المنتهى الاسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠٢٠/١١/١٠ الموافق ٢٤ ربيع الأول ١٤٤٢هـ العدد ٤٦٤ السنة الثامنة عشرة

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

طريق بعض الدول إلى قلب واشنطن يمر من إسرائيل!

صفحة (٢)

تحت غطاء «التطوير»: خطط إسرائيلية حكومية لتهويد القدس وتغيير طابعها العربي (القرار ٣٧٩٠ نموذجاً)!

صفحة (٣)

«الراحل» ترامب: بصمات عميقة على المشهد الإسرائيلي. (أ ف ب)

ما مدى تأثير الانتخابات الأميركية على المواقف الإسرائيلية؟ وما سبب تعمق الفجوة مع يهود العالم؟

كتب برهوم جرايسي:

يتزايد الحديث في إسرائيل هذه الأيام عن مدى تأثير نتائج الانتخابات الأميركية على مواقف الساحة السياسية الإسرائيلية التي تعيش هي أيضا أجواء انتخابية، مع فوز جو بايدن برئاسة الولايات المتحدة. والقاعدة العامة هي أن الانتخابات الأميركية لا تنعكس على الأجواء الإسرائيلية، باستثناء العام ١٩٩٢ الذي برز فيه التدخل الأميركي لإسقاط حكومة إسحق شمير، بصعوبة شديدة، ولكن هذا الاستثناء لا يغير القاعدة. في المقابل، كشفت الانتخابات الأميركية عن عمق الفجوة السياسية والفكرية بين الإسرائيليين والأميركان اليهود الذين منحوا أصواتهم بأكثر من ٧٥٪ لجو بايدن، وكانت نسبة اهتمامهم بإسرائيل ٥٪ فقط؛ بينما نسبة شعبية ترامب في إسرائيل فاقت ٧٥٪.

في المحطات الانتخابية الإسرائيلية، في العقود الثلاثة الأخيرة، التي ظهر فيها ما يسمى إسرائيليا «تقاطب سياسي»، خاصة في التسعينيات من القرن الماضي، رأينا أن للساحة الإسرائيلية أحكامها في الانتخابات، دون علاقة بمن يجلس ويقود في البيت الأبيض. فعلى سبيل المثال، كان فوز بنيامين نتنياهو في الانتخابات المباشرة لرئاسة الحكومة في العام ١٩٩٦، حينما كان بيل كلينتون من الحزب الديمقراطي، وفي أوج المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية والعربية، وحالة الانفراج السياسي المحلي والإقليمي، إلا أن ما حسم الانتخابات الإسرائيلية في حينه، كان التصعيد العسكري الذي بادرت له إسرائيل على الساحتين الفلسطينية واللبنانية، والرد الذي كان عليه. ولربما أن التدخل الأميركي الأبرز في الانتخابات الإسرائيلية، كان في العام ١٩٩٢، حينما كان يجلس في البيت الأبيض جورج بوش الأب، من الحزب الجمهوري، الذي دخل في حالة صدام مع حكومة الليكود برئاسة إسحق شمير، لرفضها التقدم في المفاوضات التي انطلقت في خريف العام ١٩٩١ في «مؤتمر مدريد للسلام»؛ ورفضت واشنطن يومها، منح حكومة شمير ضمانات مالية بقيمة ١٠ مليارات دولار، لتمويل حملة استيعاب مئات آلاف المهاجرين اليهود إلى إسرائيل. وكان هذا الرفض رسالة سياسية واضحة. وفي انتخابات ١٩٩٢ فاز حزب العمل برئاسة إسحق رابين، ولكنه لم يستطع تشكيل الحكومة إلا بدعم خارجي ومحدود من الكتلتين اللتين تمثلان الفلسطينيين في إسرائيل، الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، والحزب الديمقراطي العربي. بمعنى أنه على الرغم من هذه الرسالة الأميركية الواضحة، والتقلبات في الشارع الإسرائيلي، على ضوء انتفاضة الحجر الفلسطينية، والحركات الإسرائيلية التي ظهرت مطالبة بحل القضية الفلسطينية، إلا أن الغالبية الساحقة من اليهود الإسرائيليين صوتت في تلك الانتخابات لصالح أحزاب اليمين والأحزاب الدينية القريبة منها.

وإذا ذكرنا انتخابات ١٩٩٦، فإنه أيضا في السنوات الـ ١١ الأخيرة، رأينا مشهدا مشابها تقريبا، ففي العام ٢٠٠٩، عاد بنيامين نتنياهو إلى رئاسة الحكومة، بعد أن كانت الولايات المتحدة قد انتخبت باراك أوباما رئيسا عن الحزب الديمقراطي، ورسائل الانفراج السياسي العالمي التي بثها في خطاباته الأولى، بعد ثماني سنوات من عهد جورج بوش الابن. وعاد نتنياهو وفاز برئاسة الحكومة في الانتخابات البرلمانية، في العام ٢٠١٣، بعد أن خرق كل خطوط العلاقة السياسية مع الولايات المتحدة، بأن تدخل جهاراً ومعه اليمين الاستيطاني في الانتخابات الأميركية في العام ٢٠١٢ ضد الرئيس أوباما والحزب الديمقراطي، لصالح الحزب الجمهوري. وأمضى نتنياهو سنوات الولاية الثانية لأوباما في حالة صدام معه، سجلت ذروتها بأن القى نتنياهو خطابا أمام الكونغرس في أوج الانتخابات الإسرائيلية في آذار ٢٠١٥، مُحرضا على سياسة أوباما تجاه إيران، وداعيا لعدم الموافقة على الاتفاق الدولي مع طهران. ورغم هذا، عاد نتنياهو إلى ساحته وفاز مرّة أخرى برئاسة الحكومة في ذلك العام.

ولاحقا رأينا جولات الانتخابات الإسرائيلية الثلاث التي جرت من نيسان ٢٠١٩ وحتى آذار ٢٠٢٠، إذ أن ٦٤٪ من اليهود الإسرائيليين صوتوا لصالح أحزاب اليمين الاستيطاني، ومعهم المتدينون المتزمتون الحريديم الذين باتوا جزءا من هذا اليمين، وهذا ليس بسبب الدعم المطلق الذي عرضه دونالد ترامب لصديقه نتنياهو، وإنما هو أساساً انعكاس للانحراف المستمر في الشارع الإسرائيلي نحو اليمين الاستيطاني.

ودلالة على هذا نراها في الأسابيع الأخيرة، فقد ضغطت إدارة ترامب وأحضرت لنتنياهو اتفاقيتي تطبيع مع دولة الإمارات ومملكة البحرين، واتفاق نوايا علنية مع السودان، ولكن هذا لم ينعكس إطلاقا على الساحة الإسرائيلية، وواصل حزب الليكود برئاسة نتنياهو تدهوره في استطلاعات الرأي، لصالح تحالف اليمين الاستيطاني الأكثر تطرفا، «يمينا»، الذي يرتكز على التيار الديني الصهيوني.

من السابق لأوانه حسم نتائج الانتخابات الإسرائيلية المقبلة، التي يبدو أن الإعلان عنها مسألة وقت، ولكن الاتجاهات في الشارع الإسرائيلي واضحة؛ وهذا ما أظهره استطلاعان للرأي في إسرائيل في يوم الانتخابات الأميركية، كما سنرى هنا لاحقا، إذ كانت نسبة تأييد الإسرائيليين لترامب ما بين ٦٨٪ إلى ٧٧٪، ونسبة التأييد لجو بايدن، لم تتجاوز ٢٣٪، وهذه أجواء لا مثيل لها في أي من دول العالم، ولا حتى في أي ولاية أميركية، كما يشير لهذا المحلل السياسي الإسرائيلي حيمي شاليف، مستندا لنتائج الانتخابات في الولايات الـ ٥٠.

ورغم هذا، فإن المؤشرات تدل على أن المنطقة ستشهد تحولات ولو محدودة في ما يتعلق بالمسار الفلسطيني الإسرائيلي، وهذا ما ظهر في تصريحات نائبة الرئيس المقبلة، كاميلا هاريس، بإعادة العلاقات السياسية مع السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير، وإعادة فتح ممثلية فلسطين في واشنطن، وإعادة الدعم المالي للسلطة الفلسطينية، وكما يبدو لوكالة غوث اللاجئين الأونروا. وسنسمع دعوات لاستئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية على أساس حل الدولتين.

ومقارنة بالأجواء والسياسات التي فرضها ترامب وفريقه في البيت الأبيض الذي سيطر عليه اليمين الصهيوني الاستيطاني، في ما يتعلق بالشرق الأوسط، فإن عهد بايدن يدل على «انفراج» إن صح التعبير. ولكن في المشهد الحزبي الإسرائيلي القائم، هناك شك كبير في أن يلقى هذا الانفراج تحولا في الأجواء السياسية الإسرائيلية. فحتى أنصار الانفراج والحل السلمي في الشارع الإسرائيلي، لا يجدون اليوم، عنوانا واضحا من بين الأحزاب المنافسة على الحكم. والتحالف الأكبر الذي واجه الليكود واليمين الاستيطاني في الجولات الانتخابية الثلاث، التحالف السابق لـ«أزرق أبيض»، نجح نتنياهو في اختراقه وشقه إلى ثلاث كتل.

السؤال الذي يطرح نفسه حاليا: هل المتغيرات في الولايات المتحدة ستقود إلى إعادة بناء التحالف السابق لـ«أزرق أبيض»، ليضم قوى أخرى؟ في السياسات الإسرائيلية لا توجد مستحيلات كهذه، فكل شيء ممكن، وهذا نتركه لبعض الوقت، حتى تظهر الأمور بوضوح أكثر، ما يتيح رسم السيناريوهات المحتملة. ولكن حتى لو التأم هذا التحالف من جديد، وجاء بقوة في الانتخابات المقبلة، على وقع الأجواء الأميركية، فإنه حينما سيأتي لتشكيل حكومة لن يجد أحزابا تضمن له الأغلبية بتوجهات خارج معسكر اليمين المتشدد.

القضية ليست اغلاق أبواب ونفي احتمالات، ولكن إذا ستكون تحولات سياسية في الشارع الإسرائيلي، فهذا لا يمكن أن يكون إذا لم تعلق إسرائيل بأزمة داخلية، وتغير في العلاقات الدولية والإقليمية معها.

فجوة سياسية بين اليهود الإسرائيليين والأميركيين

على مدى سنوات طويلة حذرت معاهد إسرائيلية، وبالذات معاهد صهيونية في العالم، من حالة الافتراق في الفكر والسياسات بين اليهود الإسرائيليين وأبناء الديانات اليهودية في أوطانهم في العالم. وسلسلة التقارير السنوية لمعهد «سياسة الشعب اليهودي» التابع للوكالة اليهودية (الصهيونية)، بما فيها الصادر في الآونة الأخيرة، دعت الحكومة الإسرائيلية والوكالة اليهودية إلى رصد موارد وطاقات لجذب أبناء الديانة اليهودية في أوطانهم، أو حسب التسمية الصهيونية «الشعب اليهودي»، للمؤسسات اليهودية الصهيونية، لزيادة الارتباط بإسرائيل.

الانتخابات الأميركية الأخيرة أظهرت أن الفجوة تتسع أكثر فأكثر، لا بل سجلت ذروة غير مسبوقة في تصويت اليهود لصالح الحزب الديمقراطي، على الرغم من كل ما قدمه دونالد ترامب لحكومة بنيامين نتنياهو، وكسر فيه الكثير من القوالب السياسية الأميركية، إذ تقول الاستطلاعات إن الأميركان اليهود صوتوا بنسبة تتراوح ما بين ٧٥٪ إلى ٧٧٪، لجو بايدن، وبنسبة ٧٨٪ لنواب الحزب الديمقراطي.

وأظهر استطلاعان أجريا في الولايات المتحدة هذه النتيجة، وسنأتي عليهما، ولكن هذا يتلاقى مع البيان الغاضب الذي أصدره دونالد ترامب قبل أكثر من أسبوعين من يوم الانتخابات، حينما قال إن أحد الاستطلاعات يتوقع أن يصوت ٧٥٪ من اليهود لصالح جو بايدن، بينما أعلى نسبة سجلها أي مرشح ديمقراطي بين اليهود كانت ٧٢٪، وأدنى نسبة كانت ٦٧٪ على مدى السنين.

فقد قال استطلاع لمعهد «بيو» الأميركي، الذين يعني بالشؤون اليهودية في الولايات المتحدة، بما فيها تعدادهم وتوزيعهم السكاني، إن ٧٥٪ من الأميركان اليهود صوتوا لصالح بايدن، مقابل ٢١٪ صوتوا لصالح ترامب. بينما في انتخابات العام ٢٠١٦، كانت نسبة ترامب أعلى، وحصلت المرشحة الديمقراطية في حينه، هيلاري كلينتون، على ٧٠٪، وفق المعهد ذاته.

وما يعزز نتيجة هذا الاستطلاع، وما سبقه قبل الانتخابات، كان استطلاع منظمة «جي ستريت» الصهيونية ذات التوجهات السلامية، والتي تحاول منافسة منظمة «إيباك»، إذ قال استطلاعها إن بايدن حصل على ٧٧٪، مقابل ٢١٪ لترامب. وفي الانتخابات لمجلس الشيوخ والكونغرس ارتفعت نسبة تصويت اليهود لمرشحي الحزب الديمقراطي إلى ٧٨٪. ويشكل اليهود نسبة ٢٪ من ذوي حق الاقتراع، ولكن لهم قوة أكبر في مراكز تجمعهم الأكبر.

ووفقا لاستطلاع «جي ستريت»، فإن القضايا الرئيسة التي تهم الناخبين اليهود هي مكافحة فيروس كورونا- ٥٤٪، وتغير المناخ- ٢٦٪، والتأمين الصحي- ٢٥٪، والاقتصاد- ٢٣٪، أما مكانة إسرائيل، كأحد المواضيع التي تهم الأميركان اليهود، فقد حصلت على نسبة ٥٪ فقط، مقابل ٩٪ في العام ٢٠١٦. وكما ذكر سابقا، فإن نتائج هذا الاستطلاع مطابقة لتقارير سابقة، التي تتحدث عما أسمته المعاهد الصهيونية حالة اغتراب بين يهود العالم عن إسرائيل.

ولكن ما ساهم في ارتفاع النسبة، حسب التقارير الإسرائيلية، هو أن الجمهور اليهودي في الولايات المتحدة، الذي تسيطر عليه الأجواء الليبرالية، ينظر بقلق لتنامي الحركات اليمينية المتطرفة، ومنها الأقرب الى النازية، وتدعم ترامب والحزب الجمهوري، وما تبديه هذه الحركات من عنصرية شرسة، تجاه شرائح مختلفة، ستصل في يوم ما لليهود أنفسهم.

وحالة «الاغتراب» حسب تسمية المعاهد الصهيونية، قائمة ليس فقط في الولايات المتحدة الأميركية، بل أيضا في التجمع الثالث في العالم، لأبناء الديانة اليهودية، بعد إسرائيل والولايات المتحدة، وهو فرنسا التي فيها ٤٨٥ ألف نسمة من اليهود، فحين دعا بنيامين نتنياهو الفرنسيين اليهود في العام ٢٠١٤ للهجرة إلى إسرائيل، في إثر سلسلة هجمات شهدتها بلادهم، لم يكن التجاوب سوى ببضعة آلاف على مدى عامين أو ثلاثة، وهناك شك إذا بقوا كلهم في إسرائيل، ولم يعودوا إلى وطنهم الأم، بسبب اختلاف الثقافات.

الفجوة في المواقف السياسية والفكرية مع اليهود الإسرائيليين، ظهرت في استطلاعين للرأي في إسرائيل، الأول للقناة ١٣ التلفزيونية الإسرائيلية، إذ قال الاستطلاع إن ٦٨٪ من الإسرائيليين يؤيدون ترامب، مقابل ١٢٪ لجو بايدن، والاستطلاع الثاني لمعهد «ميتافيم»، الذي قال إنه بعد تحليل أجوبة الذين لم يردوا جهارا على الأسئلة، فإن نسبة التأييد لترامب تصل إلى ٧٧٪، مقابل ٢٣٪ لجو بايدن.

وقال رئيس الحزب الجمهوري الأميركي- فرع إسرائيل، مارك تسيل، في تصريحات إعلامية، إن ٨٠٪ من الذين صوتوا في إسرائيل في الانتخابات الأميركية منحوا أصواتهم لصالح ترامب. ولم تصدر إحصائية رسمية لمعرفة عدد المصوتين، ولكن يقدر عددهم ببضعة آلاف.

وتبين من تقرير لصحيفة «هآرتس» أن إسرائيل لربما هي الوحيدة في العالم، التي يحظى فيها ترامب بهذه الشعبية، ففي استطلاع عالمي تبين مثلا أن نسبة التأييد لترامب في الدانمارك ٦٪ مقابل ٨٠٪ لبايدن، وفي ألمانيا ١١٪ لترامب مقابل ٧١٪ لبايدن، وفي إسبانيا حظي بايدن بتأييد ٦٥٪ مقابل ١٨٪ لترامب، وفي إيطاليا كان نصيب بايدن ٥٨٪ مقابل ٢٠٪ لترامب.

كلمة في البداية

هزيمة ترامب وتداعياتها إسرائيلياً

أنطوان شلحت

أشرنا قبل ثلاثة أسابيع، على أعتاب انتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة، إلى تواتر تأكيد جلّ الناطقين المفوهين بلسان رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو ومعسكره اليميني على أن تداعيات هزيمة الرئيس الأميركي دونالد ترامب أمام منافسه جو بايدن، نائب الرئيس الأميركي السابق، قد تكون ذات طابع دراماتيكي على إسرائيل، نظراً لكون مواقف ترامب وبايدن حيال مختلف موضوعات السياستين الخارجية والأمنية تظهر بجلاء أن ثمة «فجوة كبيرة» بينهما.

كما نوهنا بأن من أبرز الملفات التي قد تكون مُرشحة لأن يطالها تغيير نتيجة تلك الفجوة، ويُشار إليها على نحو خاص من طرف أولئك الناطقين، ما يلي: احتمال تقليص ميزانية الأمن الأميركية؛ تراجع الضغوط المُمارسة على النظام الإيراني أو العودة إلى ما توصف بأنها «سياسة الإذعان» التي انتهجتها الإدارة الأميركية السابقة برئاسة باراك أوباما وتسببت بإبرام الاتفاق النووي في العام ٢٠١٥ والذي اعتبر بمثابة عامل محفّز لنظام الملالي أسفر في الوقت عينه عن مسّ الأنظمة العربية الموالية لواشنطن؛ عدم الاستمرار في شنّ حرب على ما تصفه إسرائيل بـ«الإرهاب الإسلامي» والذي تماهت معه إدارة ترامب في حين امتنعت إدارة أوباما عن استخدام هذا التوصيف الذي يخلط بشكل عامد بين الإسلام والإسلاموية.

وفيما يخص الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية طرح هؤلاء الناطقون احتمالات شتى، منها أن تلجأ الولايات المتحدة، إذا ما تمت إطاحة ترامب، إلى إعادة بناء تحالفاتها السابقة في الخارج، ما من شأنه أن يجعلها تمنح وزناً أكبر لمواقف الأمم المتحدة وقوة عظمى أخرى مثل أوروبا. وبالرغم من أنهم لا يرجحون أن يقوم بايدن بإلغاء قرارات أساسية اتخذها ترامب، مثل نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، والاعتراف بضم إسرائيل لهضبة الجولان، لكنهم يتوقعون بأن يحاول إعادة التوازن إلى حد ما إلى علاقات الولايات المتحدة مع إسرائيل والفلسطينيين.

بموازاة ذلك رجح هؤلاء بألا تكون علاقة بايدن ببنيامين نتنياهو أو أي رئيس حكومة إسرائيلية آخر في مستوى علاقة ترامب، وكذلك يتوقعون أن يتجاهل بايدن بعض عناصر خطة ترامب للسلام («صفقة القرن») ولا سيما منح ضوء أخضر لضم مناطق في الضفة الغربية إلى ما تسمى بـ«السيادة الإسرائيلية»، مشيرين إلى أنه من الناحية الرسمية لا يزال ملتزماً بحل الدولتين.

ما يتعيّن فعله الآن بعد هزيمة ترامب، هو ترقّب ما سيحدث حيال كل هذه الملفات وغيرها، مع وجوب عدم التغاضي عن أن العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل تتسم بكونها خاصة واستراتيجية وستظل كذلك حتى في أثناء ولاية بايدن كما كانت أيضاً إبان ولاية أوباما.

(٢) ماذا يتبقى من نتان زاخ؟

توفي هذا الأسبوع الشاعر الإسرائيلي نتان زاخ عن ٨٩ عاماً.

وبالوسع أن نشير في عجالة إلى أن ما مثله زاخ في شعره وسيرة حياته يتجوهر أكثر من أي شيء آخر في كونه الرائد المُتوّج لحداثة القصيدة الإسرائيلية. هذه الريادة تجسدت بتمرده على كتابة القصيدة التقليدية، الكلاسيكية، في الأدب الإسرائيلي كما عبّر عنها الشاعر نتان ألترمان. ولم يتغيّا هذا التمرد شكل القصيدة فحسب بل أيضاً المضمون الذي كان ألترمان أحد واضعي أسسه، إلى ناحية تحديد ما يعرف بـ«دور الكاتب في مجتمعه»، عبر المماشاة مع الإجماع، وبسبب ذلك وصف وما زال يوصف بأنه شاعر بلاط.

وتأدت عن تمرد زاخ هذا سيرورتان:

الأولى، إبراز الأنا المفكرة في القصيدة والأدب التي تسبح ضد التيّار عبر ركل الأنا الجمعية التي انساقت وراء التيّار ونأت بنفسها عن الاحتجاج؛

الثانية، الاحتجاج على ما يُبرّر من آثام بحق الإنسان، تحت غطاء الإجماع.

بكلمات أخرى، يمكن القول إن مشروع زاخ الأدبي بقي يراوح بين عالمين، عالم الواقع والعالم الشعري، وظلّ في كليهما بمثابة صوت متميّز في المشهد الأدبي الإسرائيلي.

تُسجل لزاخ الكثير من المواقف الإنسانية والاحتجاجية ضد سياسة الاحتلال والاستيطان والتمييز العنصري الإسرائيلية. وكان أكثرها حدّة مواقفه خلال الحرب على لبنان في العام ١٩٨٢ وفي أثناء الانتفاضة الفلسطينية الأولى في العام ١٩٨٧. ومنها مثلاً لا بُدّ من استعادة انسحابه، مع أدباء آخرين، من عضوية لجنة تنظيم مهرجان عالمي للشعر كانت السلطات الإسرائيلية تزمع عقده في احتفالات الذكرى الأربعين لـ«يوم الاستقلال» (١٩٨٨) ما أدّى بالتالي إلى إلغاء المهرجان.

وكتب زاخ في رسالة الاستقالة التي وجهها إلى الجهات المعنيّة: «إن الوقت الحالي ليس وقت مهرجانات في إسرائيل. فحكومة الحزبين الكبيرين (الليكود والعمل) التي تفجّر منازل المدنيين وتشرد مواطنين من دون محاكمة وتطلق سلاح الغاز ضد النساء وتقتل فتياناً وفتيات فيما لا يمكن وصفه إلا بأنه إرهاب رسمي، والتي تتيح لكتائب المستوطنين المسلحين إمكان أن تنشر الرعب بين صفوف شعب مقيم في وطنه وأرضه وأن تستبيح حرماته، ليست أهلاً لأن يأتي شعراء إلى احتفال منظم من جانبها كي يلقوا فيه قصائدهم. توصلت إلى الاستنتاج بأن مهرجان الشعر من شأنه أن يفسر، خلافاً لكل غاياته، كنشاط تأييد وتماثل مع سلطة تجاوزت منذ مدّة الخطوط الحمر التي من دونها يفقد الشعر إيقاعه. وتوصلت إلى الاستنتاج بأن مجرّد رغبة الفرد الطبيعية في أن يحتفل بعيد دولته الوطني، الذي هو عيده أيضاً، ستفسّر بأنها تسليم بما هو حاصل في هذه الأيام في دولة اليهود. إننا ندعو كل الشعراء الذين جرت دعوتهم إلى المهرجان من جانبنا، في البلد وخارجها، إلى الانضمام إلينا في مقاطعة مهرجان الشعر العالمي في إسرائيل».

وتعقيباً على خطوة زاخ هذه كتب رئيس تحرير مجلة «عيتون ٧٧» الأدبية يقول: «ربّما هذه هي المرة الأولى في تاريخ البلد التي لم تنجح فيها المؤسسة الحاكمة في أن تتستر بالشعر كورقة تين في سبيل التعمية على الإثم الواقع في أيام الانتفاضة. وإذا كانت كلمات «احتجاج» و«إنذار» و«تحذير» ليست فارغة المضمون أصلاً، فإنها أسمعت هذه المرة بشجاعة مواطنية تستحق التقدير من جانب زاخ والذين تجاوبوا مع مبادرته».

تصدق على زاخ المقولة الذاهبة إلى أن الشاعر ليس منجّماً ولا ساحراً، وليس عنده مفتاح الغيوب، ولكن أهميته تكمن في أنه يسبق الآخرين بثانية، أو بجزء من أجزاء الثانية، في اكتشاف الحقيقة، ويقدمها لهم على طبق من الدهشة.

دونالد ترامب، ونظيره الصربي ألكسندر فوتشيتش، بالبيت الأبيض في أيلول الماضي.

طريق بعض الدول إلى قلب واشنطن يمر من إسرائيل!

كتب نهاد أبو غوش:

مثّل الإعلان عن ارتباط رفع اسم جمهورية السودان من القائمة الأميركية للدول الداعمة للإرهاب، بتطبيع العلاقات بين هذه الدولة وإسرائيل، مفاجأة لكثير من المراقبين والسياسيين، داخل السودان وخارجه، على الرغم من صدور تسريبات وتوارد مؤشرات ودلائل عدة عن قرب الإعلان عن هكذا اختراق إسرائيلي، لا سّيما وأن لقاء علنيا جمع رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو مع الفريق أول عبد الفتاح البرهان، رئيس مجلس السيادة السوداني المؤقت، في مطلع شباط الماضي في عنتيبيه / أوغندا، وقد دافع البرهان عن لقائه ذاك بأنه جاء «لحفظ وصيانة الأمن الوطني السوداني وتحقيق المصالح العليا للشعب السوداني».

مصدر الدهشة والمفاجأة لا يعود لتوقع سلوك آخر من قادة هذه الدولة، التي لم تخرج بعد من حروبها الأهلية وأزماتها الداخلية المستحكمة، وهي التي صدرت من عاصمتها الخرطوم، عن الجامعة العربية، اللاءات العربية الثلاث الشهيرات «لا صلح، لا اعتراف، لا مفاوضات» في أعقاب هزيمة العرب العام ١٩٦٧، ولكن مكمن الاستغراب ببساطة لأنه لا توجد أي علاقة مباشرة، أو معقولة، أو سببية، بين رفع اسم دولة ما من قائمة أميركية للإرهاب، وبين تطبيع العلاقات بين تلك الدولة وإسرائيل، فالنظام في السودان تغير، ودخل البلد مرحلة جديدة، وكان يمكن لموضوع مثل رفع اسم البلد من قائمة الإرهاب أن يكون بمثابة تحصيل حاصل لتطور طبيعي، لكنه ارتبط لزاما بالتطبيع مع إسرائيل دونما سبب ملزم. ولعلّ فحصا بسيطا لسلوك الدول والأنظمة التي تنشد ودّ واشنطن، سينبئنا أن طبيعة العلاقات الأميركية الإسرائيلية، وخصوصيتها على مرّ كل العهود الرئاسية الجمهورية والديمقراطية، هو الذي يجعل من رضا إسرائيل الطريق القصير إلى قلب واشنطن.

التطبيع أولا

ربما يعمد البعض إلى المراوغة، والتعمية، أو يحاول الإيحاء أن تطبيع العلاقات مع إسرائيل أمر طبيعي فرضته الظروف والمصالح والنضج السياسي، لكن الجنرال البرهان نفسه كان صريحا فوق العادة حين أعلن في مقابلة مع التلفزيون السوداني مساء الاثنين ٢٦ تشرين الأول أنه لا يمكن الفصل بين رفع اسم السودان من القائمة الأميركية للدول الراعية للإرهاب، والتطبيع مع إسرائيل. [١]

وقد أعلنت الحكومة الانتقالية السودانية بعد أيام من تلك المقابلة، أنها وافقت على تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وذلك في اليوم نفسه الذي وقع فيه الرئيس الأميركي دونالد ترامب قرارا برفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب.

ولم يكن السودان وحده من اضطر مرغما، بسبب فقره وديونه وأزماته الكثيرة، إلى سلوك هذا الطريق بغية نيل السماح من واشنطن، فقد سبقته إلى ذلك دولتان متخاصمتان هما صربيا وكوسوفو، الأولى التي ينظر لها غربيا كامتداد للنفوذ الروسي في قلب أوروبا، وهي ذاقت ويلات قصف طيران حلف الناتو وسيق قادتها السابقون إلى المحكمة الجنائية الدولية، والثانية التي ما زالت شبه معزولة وتبحث عن اعتراف العالم بها.

فقد رعى الرئيس الأميركي المنتهية ولايته دونالد ترامب اتفاق تطبيع العلاقات بين صربيا وكوسوفو في لقاء جمعه برئيسي البلدين المتحاربين في الرابع من أيلول الماضي. وكان اللافت، والأهم من تطبيع العلاقات بينهما، هو إعلان ترامب أن البلدين وافقا على افتتاح سفارتيهما في القدس، صحيح أن الرئيس الصربي ألكسندر فوتشيتش ظهر كمن تفاجأ من موضوع نقل السفارة، لكن الجوهر يبقى قائما: الرئيس الأميركي يتولى بنفسه إدارة مصالح إسرائيل، حتى الموضوعات الأكثر دقة وحساسية، وكأنها قضايا محض أميركية.

دول فقيرة وأخرى غنية

لا يقتصر أمر التوسط بإسرائيل لنيل الحظوة لدى أميركا، على الدول التي تعيش في ضائقة سياسية أو اقتصادية كما أسلفنا، فالأمر يشمل كذلك دولا غنية وميسورة كدولة قطر التي يقول تقرير إسرائيلي [٢] إنها تحاول التقرب إلى واشنطن من خلال إسرائيل، وذلك من خلال تنسيق دخول المساعدات لقطاع غزة وضمان الهدوء جنوب إسرائيل، وشراء الوقود الإسرائيلي، ويورد التقرير «أن تقوية العلاقات القطرية بإسرائيل لم يكن الهدف، ولكن القطريين فهموا أن الطريق إلى البيت الأبيض يمر عبر إسرائيل، والأموال التي أنفقها القطريون في غزة أرادوا أن توصلهم في نهاية الأمر للأميركيين وأن تفتح لهم الأبواب».

قيل الكثير في تفسير تناقضات السياسة القطرية، ويبدو أن أهم مفتاح لفهم هذه التناقضات يتمثل في فهم ما يريده الأميركيون من أصدقائهم وحلفائهم، ولعل ذلك بالضبط هو ما ينطبق على تطبيع العلاقات الإسرائيلية مع كل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين، وكذلك على قائمة الدول العربية والإسلامية التي تنتظر في دور التطبيع.

ويرى الدكتور غدعون شنير أنه حتى دولة كبرى مثل الهند، وفي ظل أزمتها بعد انهيار حليفها الرئيسي، الاتحاد السوفييتي السابق، أدركت أن الطريق لتحسين العلاقات مع واشنطن يمر عبر الدولة اليهودية [٣].

تحتفظ الولايات المتحدة الأميركية بعلاقات صداقة متينة ومتميزة، وعلاقات تعاون عسكري وأمني واقتصادي، مع عشرات الدول على امتداد العالم، بعض هذه الدول مركزية في منطقتنا، ومهمة استراتيجيا للولايات المتحدة، مثل العربية السعودية، لكن من الواضح أن العلاقات الأميركية الإسرائيلية تختلف عن أي علاقات أخرى متميزة بين دولتين صديقتين.

يصف الدكتور علي الجرباوي إسرائيل بأنها حليف عضوي للولايات المتحدة، ويقول في مقابلة مع التلفزيون الفلسطيني بتاريخ ٢ تشرين الثاني ٢٠٢٠ إن إسرائيل هي حليف ما فوق استراتيجي. فيما يرصد الدكتور أمل جمال مستويين للعلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة [٤] هما المستوى الاستراتيجي وهو الذي يحيل إلى علاقة طويلة الأمد، وعميقة ذات أبعاد مصلحية، عسكرية واقتصادية ودبلوماسية، وأبعاد ثقافية وأيديولوجية، وكذلك المستوى التكتيكي الذي يتمثل بالسياسات الإقليمية والتعامل الموقعي مع التحديات كما هي الحال في التعامل مع القضية النووية الإسرائيلية.

ويصف كل من أيمن طلال يوسف وإمطانس شحادة هذه العلاقات بـ«الشراكة المتينة» التي تمتد إلى معظم المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، ويشيران إلى أن أي خلافات سطحية تظهر في مجرى هذه العلاقات لا تؤثر على هذه الشراكة في ظل الدور الوظيفي لإسرائيل في المنطقة، واستعدادها الدائم لخدمة الأغراض والمصالح الأميركية في الشرق الأوسط [٥].

احتل دعم إسرائيل مكانة ثابتة ودائمة لدى قادة الولايات المتحدة الأميركية، حتى بات دعم إسرائيل، وضمان تفوقها العسكري، بندا دائما في برامج المرشحين الأميركيين للرئاسة، وفي خطابات الرؤساء المركزية وخاصة خطابات التنصيب التي تعرض الخطوط العريضة للرئيس الجديد، وكذلك في خطابات الرؤساء الأميركيين لدى زيارتهم لإسرائيل أو استقبالهم الزعماء الإسرائيليين.

ثابت السياسة الأميركية

حتى الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما، الذي وصلت علاقاته برئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو حدا غير مسبوق من التوتر، غالبا بسبب تدخلات الأخير الفظة في السياسة الداخلية الأميركية وانحيازه الصريح للمرشح الجمهوري ميت رومني، أكد خلال خطاب جامعة القاهرة الشهير في ٤ حزيران ٢٠٠٩، على أن « متانة الأواصر الرابطة بين أميركا وإسرائيل معروفة على نطاق واسع ولا يمكن قطع هذه الأواصر أبدا، وهي تستند إلى علاقات ثقافية وتاريخية، وكذلك الاعتراف بأن رغبة اليهود في وجود وطن خاص لهم هي رغبة متأصلة في تاريخ مأساوي لا يمكن لأحد نفيه».

وقد أسهب، خلال الخطاب عينه، في شرح ووصف الاضطهاد الذي تعرض له اليهود عبر القرون، ليقرن بين ذلك وبين الموقف من دولة إسرائيل والتهديد بتدميرها.

وقال فور وصوله إلى تل أبيب في مستهل ولايته الثانية في آذار ٢٠١٣ إن التحالف بين الولايات المتحدة وإسرائيل أبدي، ومن مصالح أمننا القومي الرئيسة الوقوف مع إسرائيل.

أما الرئيس جورج بوش الابن فقال «إن أمتنا أكثر قوة وأمناً لأن لدينا حليفاً حقيقياً هو إسرائيل»، وقال إن المقومات المشتركة بين الولايات المتحدة وإسرائيل تجعل منهما حليفين طبيعيين، وهذا الارتباط لن يكسر أبدا [٦].

وشكلت الخطابات أمام مؤتمر إيباك فرصة لعرض السياسات الأميركية تجاه إسرائيل، فالرئيس الديمقراطي بيل كلينتون تباهى في خطابه بأنه وفر لإسرائيل أكثر نظم إطلاق الصواريخ تقدما في العالم، وذلك لضمان تفوقها العسكري الدائم، وأن إسرائيل لن تترك دون دفاع صاروخي فعال [٧].

دور وظيفي أم قيم مشتركة؟

يعمد قادة الولايات المتحدة ورؤساؤها إلى الحديث عن «القيم المشتركة» التي تجمعهم بإسرائيل، تارة بالحديث عن التقاليد الديمقراطية في البلدين، وتارة أخرى بالحديث عن سمات «مجتمع المهاجرين»، لكن اللافت أن التجارب الديمقراطية التي تعيشها عشرات الدول التي هي في خلاف مع واشنطن لا تعني شيئا لهذه الأخيرة، ومثلها أيضا لم تعن شيئا سمات مجتمعات المهاجرين في القارة الأميركية الجنوبية وفي أميركا الوسطى، ولا حتى في الجارة القريبة المكسيك التي كانت على مدى السنوات الأربع الماضية هدفا نموذجيا لتحريض الرئيس دونالد ترامب.

لا بد إذن من البحث عن أسباب أخرى لمكانة إسرائيل لدى الإدارات الأميركية المتعاقبة، مثل الحديث عن «دور وظيفي» لدولة إسرائيل بدأته الحركة الصهيونية مع إطلاق وعد بلفور، كما يذكر جوني منصور [٨] في حديثه عن تصريح بلفور كخطوة أولى نحو بناء دولة يهودية وظيفية في الشرق الأوسط، ويوسف وشحادة في تقريرهما المشار إليه عن علاقات إسرائيل الخارجية.

ويمكن العثور على عشرات الأمثلة عن الدور الوظيفي الذي تلعبه إسرائيل في خدمة المصالح الأميركية ليس في الشرق الأوسط فحسب، بل على امتداد العالم، بدءا من التدخلات العسكرية والأمنية ضد الدول والأنظمة التي كانت تبدي الحد الأدنى من الميول الاستقلالية عن سياسة واشنطن والغرب بشكل عام، مثل نظام جمال عبد الناصر وخاصة بعد تأميم قناة السويس واختيار التحالف مع الاتحاد السوفييتي والكتلة الشرقية وتأسيس كتلة عدم الانحياز، وكذلك في دعم الحركات والأنظمة الرجعية الموالية للاستعمار، والمناوئة لحركات التحرر، بل شكل الدور الإسرائيلي في هذا المجال بديلا مريحا للإحراج الذي كان يمكن أن تواجهه الإدارات الأميركية المتعاقبة في دعم نظم مثل نظام بريتوريا العنصري، أو النظم المستبدة في أميركا الوسطى والجنوبية كنظامي سوموزا وبينوشيه وحركة الكونترا الرجعية، ففي داخل المجتمع الأميركي توجد قوى ضغط للأميركيين الأفارقة ذوي الأصول اللاتينية وثمة قيود يضعها الكونغرس، وأسرار قد تفضحها وسائل الإعلام، في حين أن إسرائيل وأجهزتها الأمنية والاستخبارية كانت على الدوام جاهزة لتنفيذ مثل هذه المهمات.

دعم لا مثيل له

تشير جميع المراجع الاقتصادية ذات الصلة إلى أن حجم المساعدات الأميركية لإسرائيل، هو الأعلى بين جميع دول العالم، سواء من حيث حجومها المطلقة، وآخر قرار مساعدات كان في عهد أوباما، ويشمل التعهد بدفع مبلغ ٣٨ مليار دولار للفترة من ٢٠١٨ حتى ٢٠٢٧، وبمعدل سنوي يقارب ٤ مليارات دولار، كما تبلغ حصة الفرد في إسرائيل من المساعدات الأميركية المباشرة مبلغا قريبا من ٤٠٠ دولار للفرد وهو الأعلى من بين جميع دول العالم التي تتلقى مساعدات من الولايات المتحدة، ويتراوح مجموع الدعم الأميركي لإسرائيل منذ إنشائها بين ١٧٠ مليار دولار إلى ٢٧٠ مليارا ويعود الفارق في التقديرات إلى طريقة الحساب التي تعتمد المساعدات الرسمية العسكرية والمالية، ولا يشمل بعضها المساعدات غير الرسمية من الهيئات الخاصة والجمعيات اليهودية ورجال الأعمال فضلا عن الاستثمارات الهائلة لرجال الأعمال الأميركيين في مختلف فروع الصناعة الإسرائيلية وبخاصة الصناعات العسكرية والتقنية الحديثة (الهايتك)، وكذلك المعاملة التفضيلية التي تحظى بها إسرائيل سواء في مجال الحصص في السوق الأميركية، واتفاقيات الشراكة، وضمانات القروض وسبل تشجيع الاستثمار.

ويبدو أن الاستثمارات الأميركية في إسرائيل ليست مجرد استثمارات رابحة في مشاريع ذات جدوى اقتصادية كما هي حال أي استثمارات في العالم، بل تبلغ العلاقة العضوية مداها في مجال الصناعات العسكرية الإسرائيلية التي باتت تمثل قطاعا رائدا في إسرائيل، ومن الأمثلة على ذلك التجربة المشتركة لإنتاج الصاروخ المضاد للصواريخ (حيتس)، وتجربة تطوير القبة الحديدية، وتجارب تطوير المدرعات، فضلا عما توفره إسرائيل من خلال حروبها المتواصلة من ميدان عملي، ومختبر حقيقي، لتجربة الأسلحة الأميركية والإسرائيلية والمشتركة.

وطبيعي أن الحديث عن أهمية إسرائيل في تأمين شبكة المصالح الأميركية في المنطقة والعالم، لا يلغي الدور المميز والمؤثر الذي يلعبه أنصار إسرائيل ومؤيدوها في السياسات الداخلية والخارجية الأميركية، وهذا الأمر يتداخل مع مبالغات غير واقعية وغير مدققة بشأن دور «اللوبي اليهودي»، في حين لا يقتصر الحماس لإسرائيل ودورها على اليهود، حيث تنتعش بعض النزعات المسيحانية الخلاصية لتلتقي مع الفكر الصهيوني، المتطرف على وجه الخصوص، وفي المقابل سوف نجد أن أشد معارضي سياسات إسرائيل التوسعية والاستيطانية هم من بين اليهود، وأبرزهم المرشح السابق بيرني ساندرز، والمفكر نعوم تشومسكي، ولذلك فإن الحديث عن قوى ضغط وتأثير صهيونية أكثر دقة من الحديث عن لوبي يهودي.

تظل إسرائيل إذن، ودعمها ودعم تفوقها، ودعم احتلالها، ولأسباب كثيرة، ثابتا من ثوابت السياسة الأميركية مهما اختلف حزب الرئيس الساكن في البيت الأبيض، وبشأن التغيير الذي تجلبه الانتخابات، لا يمكن تجاهل أن الرئيس ترامب قدم لإسرائيل ما لم يقدمه رئيس آخر طوال تاريخها، وكما يقول الصحافي جدعون ليفي في «هآرتس» (٢٠٢٠/١١/٦): «صحيح أن ترامب صديق المستوطنين، ولكن بايدن لن يفعل شيئا يؤدي إلى إخلائهم»، وهو نفس المعنى الذي يذهب إليه الجنرال السابق عاموس جلبوع في «معاريف» بنفس اليوم أن بايدن لن يلغي اعتراف ترامب بسيادة إسرائيل على الجولان واعترافه بالقدس عاصمة لإسرائيل في أكبر خدمة أمنية وسياسية قدمها رئيس أميركي إلى إسرائيل على مر التاريخ.

هوامش:

١. تفاصيل المقابلة وردود فعل القوى السودانية منشورة على موقع قناة الجزيرة الإلكتروني بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢٧ https://www.aljazeera.net
٢. هيئة البث الرسمية كان، والتقرير منشور على موقع https://www.i24news.tv/ar بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٥ ، كما نشرت (هآرتس) تقريرا مماثلا بتاريخ ٢٠١٨/١/١٩
٣. جدعون شنير، موقع «يدع» ٢٠٢٠/٨/٢٦
٤. أمل جمال، تقرير مدار الاستراتيجي ص٧٧.
٥. أيمن طلال يوسف، إمطانس شحادة، تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٠٨، العلاقات الخارجية ص٤٣،٤٢
٦. خطاب أمام مؤتمر إيباك في ١٨ أيار ٢٠٠٤
٧. خطاب أمام مؤتمر إيباك ٧ أيار ١٩٩٥
٨. جوني منصور، قضايا إسرائيلية، العدد ٢٧، الصفحات ٩٦-٩٩.

تحت غطاء «التطوير»:
خطط إسرائيلية حكومية لتهويد القدس وتغيير طابعها العربي (القرار ٣٧٩٠ نموذجاً)!

كتب عبد القادر بدوي:

سياسات الاحتلال في القدس: الهدم ثم الهدم.

تتعـرّض مدينة القـدس منذ احتلالهـا العام ١٩٦٧ لعملية تهويد وأسـرلة مُمنهجة؛ حيث دأبت حكومات إسرائيل المُتعاقبة على وضع مجموعة كبيرة من الخطط والبرامج وإصدار العديد مـن القرارات وتنفيذها ضمن اسـتراتيجية اسـتعمارية واضحة لتهويـد المدينة المُقدّسـة وتغييـر طابعهـا العربي وذلـك من خلال إلباسها ثوباً يهودياً- صهيونياً في إطار عملية «المحو والإنشـاء» التي تعرّضت وما تزال تتعرّض لها المدينة وغيرها من الأماكن والمدن الفلسطينية الأخرى.

وقد اشتدّت وتيرة المسـاعي الإسرائيلية هذه خلال العقـود الأخيـرة التي شـهدت هجمة اسـتيطانية تهويديـة مُكثّفـة مـن خـلال «الخطـط الخمسـية» المُتتالية والتي تُخصّص وتُرصـد لها موازنات ضخمة تحت مُسـمّيات مُضلّلة تُخفي النوايا الحقيقة الكامنة والأهداف المرجوة منها.

وفـي سـياق الهجمة الإسـرائيلية المسـعورة على الحقوق الفلسـطينية، وتلك السـاعية لتهويد وأسرلة مدينة القدس كمقدّمة لضمّها لإسرائيل رسمياً بعدما حسمت إسـرائيل موقفها، داخلياً على الأقل، بألّا تكون القدس خاضعة للتفاوض ضمن أي تسـوية مُستقبلية مع الفلسـطينيين، لا سـيّما بعد الاعتـراف الأميركي بالقـدس كعاصمـة لإسـرائيل وما تلاها مـن صفقات ومُخطّطات (صفقة القرن، وخطّة الضم وما شابه) وأيضاً من إجـراءات على أرض الواقع؛ تأتـي الخطة الحكومية الإسـرائيلية بعنوان: «القـرار ٣٧٩٠: تقليص الفوارق الاجتماعيـة والاقتصادية والتنميـة الاقتصادية في القدس الشـرقية» والصادرة بتاريـخ ١٣ أيار ٢٠١٨ عن الحكومة الإسرائيلية الرابعة والثلاثين برئاسة بنيامين نتنياهو كأحد الوسائل المُتّبعة لتهويد المدينة ومحو عروبتها عبر مُمارسـات وسياسـات تُعرّف إسـرائيلياً على أنها «قانونية» هدفها تطوير المدينة وتحسـين الأوضـاع الاقتصاديـة- الاجتماعية لسـكّانها العرب، وهي تسميات مُضلّلة تُستخدم كغطاء لتمرير سياسة التهويد والتي تسـعى مـن ضمن أمور أخـرى كثيرة لاقتلاع السكّان العرب الفلسطينيين من المدينة.

سـنحاول هنا اسـتعراض أهمّ ما ورد في هذا القرار، وقراءتـه في ضـوء النهـج التهويـدي المُتبّع وضمن السياسـات والمُمارسـات الإسـرائيلية المُسـتمرّة والمُتصاعـدة السـاعية لمحـو طابع المدينـة العربي «وعَبْرنتها»، وكذلك تحقيق الدمج اللامتكافئ لسـكان المدينة العرب في الاقتصاد والعمل الإسـرائيليين عبر إصدار قوانين وتشـريعات وقرارات حكومية تُخصّص لها موازنات ضخمة؛ وهي القـرارات التي تظهر للعلن تحت مُسمّيات مُضلّلة كـ «التطوير»، «تقليص الفجوات»، و«تعزيز الاندماج»... إلخ.

تحت غطاء «الاندماج»

ينصّ القرار وكمـا يظهر في مقدّمته على أن الهدف هو «تعزيز» قدرة سكان القدس الشرقية على «الاندماج» في المجتمع والاقتصاد الإسرائيليين، في إطار المسعى الهادف لتقليـص الفجوات الاجتماعيـة الاقتصادية وتعزيـز التنمية الاقتصاديـة في القدس الشـرقية للأعـوام ٢٠١٨-٢٠٢٣ في المجـالات التاليـة: التعليم والتعليـم العالـي، الاقتصاد والعمل، النقـل، الصحة، تحسـين نوعية الحياة، والتخطيط وتسجيل العقارات. ويؤكّـد على أن هذا القرار الذي يأتي على شـكل خطة يأتي بموجب واسـتمرارا للقوانين والقرارات الحكومية التالية:

البند (٤) من قانون أساس «القدس عاصمة إسرائيل»؛ والـذي ينصّ علـى إعطاء القـدس أولويـة خاصة في الأنشطة الاقتصادية والأنشطة التنموية.

قرار الحكومـة الإسـرائيلية ١٧٧٥ (٢٩ حزيران ٢٠١٤) الهـادف لتعزيز قدرة سـكان القدس الشـرقية على الاندماج فـي الاقتصاد الإسـرائيلي، والقرار رقم ٢٦٨٤ (٢٨ أيار ٢٠١٧) السـاعي لتعزيز المرونـة الاقتصادية والاجتماعية «للعاصمة» بأكملها.

وينصّ القرار على ضرورة تشـكيل لجنة دائمة ولجان أخرى فرعية تُشـرف على وضـع البرامج والخطط اللازمة لتنفيذ مـا ورد في هذه الخطة التـي تُصنّف على أنها متعدّدة السـنوات؛ ويترأس اللجنة المدير العام لوزارة القدس والتراث وتضم أعضاء ومفوضين ومُدراء من وزارة الماليـة، وزارة القدس والتـراث، مكتب رئيس الحكومة وبلدية القدس.

أولاً: التعليم والتعليم العالي

يُخصّص القرار ميزانية قدرها ٨٩ مليون شـيكل لكل سـنة؛ أي ٤٤٥ مليـون شـيكل للسـنوات الخمس التي تغطّيهـا الخطـة، لمواضيـع تعميق المعرفـة باللغة العبريـة، تعزيز التعليـم التكنولوجي، توسـيع نطاق التعليم غيـر النظامي بالإضافة لتقديـم حوافز مادية وتربوية وتحسـين المناهج الدراسية الإسرائيلية على أن تكون الحصّة الأكبر للمؤسسـات التي تقوم بتدريس المنهاج الإسرائيلي واللغة العبرية.

وحسب القرار فإن الهدف المُبتغى من هذه الميزانية هو تشـجيع الطلاب العرب على الانخراط في المؤسسات التعليمية المُدرجة في الخطّة وزيادة أعداد المُلتحقين بها. واسـتجابةً للظروف والمُتغيّرات التي قد تواجهها اللجان المُشـكّلة للإشـراف على التنفيذ يقع على عاتق وزارة الماليـة تخصيـص موازنـة إضافية تتـراوح ما بيـن ٩٠-١٧٠ مليـون شـيكل للتعليم العالـي، على أن يُسـهم ذلك - وفق برامج مدروسة يعكف على وضعها وصياغتها مختصـون من وزارة التـراث ووزارة التربية والتعليم ومجلس التعليم العالي- في تشـجيع الطلاب المتفوقيـن مـن القدس الشـرقية علـى الانخراط في المؤسسـات الأكاديميـة الإسـرائيلية و«الاندماج» في الوظائف والمناصب المهمّة في القطاع العام.

ثانياً: الاقتصاد والعمل

يُخصّص هذا القرار ميزانيات ضخمة لزيادة الإنتاجية فـي الاقتصاد، دمج سـكان شـرق المدينة فـي دوائر التشـغيل المختلفة وزيادة معدّلات الدخل لكل أسـرة في شـرق المدينـة ودخل بلدية القدس أيضاً بحسـب ما هو منصـوص عليه. فعلى صعيد العمـل والرفاهية والتشغيل يُطلَب من وزارة العمل والرفاه، وزارة المالية، وزارة القدس والتـراث، وزارة الاقتصاد والصناعة، دائرة الإسـكان، وبلدية القدس صياغة الخطط والبرامج - وفق الميزانيات التي سنوردها بين الأقواس فيما يلي- التي تضمن تحقيـق الاندماج الاقتصـادي وتطوير خدمات الرفاه (١٥ مليون شـيكل)، رفع نسـبة التوظيف للرجال والنسـاء العرب في شرق المدينة -على أن تكون النسبة الأكبر نسـاءً ٧٠٪ مـن العدد الكلـي- (٣٥ مليونا)، منع التسـرّب من الدراسـة للطلاب والمُتدربين من الأطفال والشـباب والتخفيف من حدّة الفقر (٧٥ مليونا)، تنمية رأس المال البشري (١٥ مليونا)، تعزيز الدراسات العبرية وبرامـج التأهيل والتدريب المهنـي وتطوير المهارات التكنولوجية (٢٦,٥ مليون)، وزيـادة عدد دور الحضانة (٥٠ مليونا).

أما على صعيد الاقتصاد والتجارة، وفي سـبيل تحفيز أصحـاب العمل على تشـغيل واسـتيعاب أيدي عاملة من سـكان القدس الشرقية وتشـجيع وتطوير الأعمال الصغيـرة والمتوسـطة التي تتكيّف بشـكلٍ فريد مع سكان القدس الشـرقية يُخصّص مبلغ ٤٧ مليون شيكل تقريبـاً لتنفيذ ما ورد في هذا القرار - فيما يتعلّق بهذا المجـال بالتحديد- مع الالتزام بضمان توزيع المبلغ على سنوات البرنامج بالتسـاوي من قِبَل الوزارات والهيئات التي ذكرناها أعلاه.

ثالثاً: النقل

يُخصّص القرار ميزانية قدرها ٥٨٥ مليون شيكل لهذا القطاع؛ حيث تدّعي الخطة أن الهدف هو تحسين خدمة النقـل العام في القدس الشـرقية وإدخـال التقنيات البرمجية والتكنولوجية عليها، ضمان وصول السكان إلى جميع أنحاء المدينة، تحسين البنية التحتية للنقل، ربط شرق المدينة بجزئها الغربي عبر برامج وخطط تفصيلية قابلة للتطوير خلال مراحـل التنفيذ المُمتدة على مدار سـنوات القرار/ الخطة (٢٠٢٣-٢٠١٨) مـن قِبَل الجهات المُكلّفة بذلك. ومن الأهمية بمكان الإشـارة هنا إلى أن القرار يُشـير صراحةً إلى ضرورة تأهيل شـرق المدينة وبنيتهـا التحتية على غـرار ما هو حاصـل في جزئها الغربـي وإزالة الفوارق باعتبار مدينة القدس بشـرقها وغربها كلّاً مُتكاملاً دون الإشـارة إلى خصوصية القدس الشرقية ومسـألة الوجود العربي ومستقبل هذا الوجود أو حتى مُستقبل الجزء الشرقي منها.

رابعاً: الخدمات ونوعية الحياة

يدّعي القـرار أن الهـدف هو تقليـص الفجوات في الخدمـات الحكومية والبلدية المُقدّمة لسـكان شـرق المدينة عبر تحسين وتطوير البنية التحتية الترفيهية (بميزانية قدرها الإجمالي ١١٠ ملايين شيكل) وتحسين البنيـة التحتية للمياه وللصرف الصحـي (١٠٨ ملايين شـيكل)، بحيث تُشكّل لجنة برئاسة المدير العام لوزارة القدس والتراث والمدير العام لبلدية القدس للإشـراف على صياغـة خطة تفصيلية ومخطّـط تنفيذي يضمن تحقيـق الأهداف الـواردة في هذه الخطة واسـتخدام الميزانيات المُخصصة لذلك في هذا القرار لتحقيقها.

خامساً: الصحة

يقترح القرار تخصيص مبلغ ٥٠ مليون شـيكل موزّعة على خمس سـنوات من أجل تحسـين الخدمـة الطبية المُقدّمة في القدس الشـرقية، وهو المبلغ الأقل من بين المبالغ المُخصّصة للمجالات الأخرى التي يشملها القرار. وهو الأمر الذي يُشـير بوضوح إلى النوايا الإسـرائيلية الحقيقية مـن هذا القرار وغيره التي تسـعى لتحقيق السـيطرة على المدينة وتهويدهـا بالكامل دون الأخذ بعين الاعتبار الوجود الفلسطيني والعربي فيها أو حتى الخدمات التي يحصلون عليها.

سادساً: تخطيط العقارات وتسجيلها

يظهر التوجّه الإسرائيلي في هذا الجانب بشكل واضح؛ فالهدف هو سرقة أراضي المواطنين الفلسطينيين في القدس الشـرقية والتضييق عليهم كسياسـة مُتبعة منذ فترة طويلـة لإخراجهم منها وإفـراغ المدينة من الفلسـطينيين؛ حيـث يقترح القرار تسـجيل وتنظيم وتسـوية ١٠٠٪ من أراضي القدس الشرقية خلال فترة الخطة وفق قانون التسـوية العقارية الصادر في العام ١٩٦٩ وتلـك القوانين التي تنطبق على شـرق المدينة (وربما الإشـارة هنا إلى بعض الأوامر العسكرية وقرارات المحكمة العليا بشـأن تسـوية الأراضي على غرار ما هو معمـول به في الضفة الغربيـة)، ولتحقيق هذا الغرض تُخصّص الخطة مبلغ ٥٠ مليون شـيكل موزعة بالتساوي على الأعوام ٢٠١٨- ٢٠٢٣..

إن الموازنـات الضخمة التـي خصّصها هذا القرار «لتقليص الفجوات الاقتصادية الاجتماعية لسـكان القـدس الشـرقية»، بحسـب مـا ورد فـي عنوانه ومضمونه، والتـي تُقدّر بحوالي ١,٨ مليار شـيكل، تكشـف عن الاهتمام الكبير الذي توليه الحكومات الإسـرائيلية المُتعاقبـة للمدينـة باعتبارهـا كُلاً مُتكامـلاً «كعاصمة موحّدة لإسـرائيل» دون اعتبار القدس الشـرقية منطقة فلسطينية أو ربّما ستكون كذلك في سـياق أي تسوية سياسـية مُستقبلية، وهذا يُفسّر في سـياق الرغبة الإسرائيلية الساعية لتدمير أي حل أو تسـوية مُسـتقبلية من شأنها أن تضمن للفلسـطينيين سيادة على القدس الشرقية كعاصمة لدولتهم المنشودة.

إجمـالاً، يُقـدم هـذا القـرار لمحـة عن السياسـات الإسرائيلية الاسـتعمارية المُتّبعة منذ احتلال المدينة لتهويدها و«عبرنتهـا» وهو الأمر الذي يتطلّب تحقيقه تضييق الخناق على سـكّانها بهـدف دفعهم باتجاه الخروج منها وهو ما يحدث بالفعل في بعض الحالات التي لا تقدِر على البقاء بفعل الظـروف الاقتصادية الصعبة المفروضة عليهم إلى جانب السياسـات والمُمارسـات الاسـتعمارية الأخرى. فتقليص الفجوات الاقتصادية-الاجتماعية بين سـكّان شـرق القـدس وغربها، كما هو وارد في هدف هـذا القرار، هو عملياً تعميق، بل وزيادة لهذه الفجوات من خلال عمليات الدمج اللامُتكافئ الذي تُفرز بشـكل طبيعي هـذه الفجوات وتُعمّقها بشـكل أكبر بين سـكان شـرق المدينة وغربهـا كإحدى أدوات المنظومة الاسـتعمارية الصهيونية - ودولة إسـرائيل كأداة تنفيذ- لتحقيق أهدافها المُتمثّلة في السـيطرة والاقتلاع والمحو والإحلال.

قيد الطبع

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

قضايا إسرائيلية «٧٩»

محـور العـدد:

المجتمع الحريدي والدولة في إسرائيل

افتتاحية العدد

ميـاه كثيرة جـرت في النهر منـذ ذلك الإعـلان التاريخي الذي أصـدره مجلس الحاخاميـن اليهودي فـي ألمانيا، عام ١٨٩٧؛ أي قبيـل انعقاد المؤتمر التأسيسـي للصهيونية في بازل، وأدان فيـه الفكرة الصهيونية التي تقضي بإقامة وطن قومي لليهود في فلسـطين. ومن الأسباب التي أوردتها تلك الأوسـاط الأرثوذكسية أن المشـروع الصهيوني يقدم فهماً جديـداً لليهودية، إذ إنـه أصبح من الممكـن أن يكون المرء ملحداً دينياً ويهودياً جيداً في الوقت نفسـه، لأن اليهودية لم تعـد ديناً فقط، إنما أصبحت، بموجـب الفهم الصهيوني لهـا، قومية أيضاً، وتجيز مفهومياً إمكانية وجود يهودي غير متديـن وغير ملتزم بتعاليم الدين. واعتقدت هذه الأوسـاط أن ذلك يشـكل تهديداً لليهودية، وأنـه من الممكن الحفاظ علـى الوجود اليهودي فقـط باعتبار اليهوديـة ديناً وليس قوميـة، وأن بعدها الديني فقط هو القادر على الإبقاء عليها ظاهرة سـرمدية متميـزة وأصيلـة. من ناحية أخـرى، جرى اعتبـار الصهيونية بأنها تدخل في عملية الخلاص التي تعدّ بجوهرها عملية دينية، وتعني انتظار المسيح المنتظر، عليه فـإن الصهيونية هي نوع من التدخل في المشـيئة الإلهية وضرب من التجديف... وقد وصل الصراع لدرجة أنه جرت إقالة أحد الحاخامات اليهود الألمان لتعبيره عن تعاطف مع الحركة الصهيونية عام ١٩٠٧.

إلا أنه منذ ذلك الوقت حصلـت أمور كثيرة، ومن بينها وعد بلفـور، وصك الانتداب على فلسـطين، والـذي أعطى الحركة الصهيونيـة اعترافاً دولياً، ولاحقاً صعـود النازية وحصول الكارثـة، ممـا خفف حـدة المعارضـة داخل هذه الأوسـاط للمشروع الصهيوني، وبالتالي امتنعت أيضاً عن إصدار موقف يعارض إقامة دولة إسـرائيل عام ١٩٤٨. وتوصل حينها رئيس الحكومة بن غوريون مع القوى الدينية الأرثوذكسـية للاتفاق الشـهير بشـأن علاقات الدين والدولة في كل ما يتعلق بدور الدين في الدولة وحرمة السبت والمدارس الدينية وغيرها.

ماذا حصـل منذ ذلك الاتفاق وحتى اليـوم؟ وكيف تطورت العلاقات وإلى أي مدى أصبحت القوى الأرثوذكسية صهيونيه أكثر؟ وإلى أي مدى أصبحـت الصهيونية يهودية أكثر؟ فهو موضـوع طويل، ونحاول فـي هذه العدد الإجابـة على بعض التحولات في هذا المضمار.

في هـذه الافتتاحيـة السـريعة والقصيرة أود تسـجيل الملاحظة التالية: على الرغم من أن الرواية السـائدة تتحدث عن تحول مطرد في إسرائيل من الصهيونية لليهودية، فإنني اعتقد أن هـذه الرواية لا تمثل مجمل الحكاية. لقد شـهدت إسـرائيل في مراحل متعددة تحـولات ليبرالية تبدو معادية للدين في العقود الأخيرة مثل الاعتراف بحقوق المرأة وحقوق المثلييـن وانتهاك حرمة السـبت والأعيـاد وازدياد تدخل المحاكم في بعض الأمور الدينية. عليه يبدو أن الحكاية أكثر تعقيداً، والأمور تأخذ طابعا جدليا من مد وجزر.

لكن مما لا شـك فيه أنـه مياه مثيرة جرت فـي النهر منذ إعـلان ١٨٩٧ وحتى يومنـا هذا، إذ يجلس فـي الحكومة عدد كبيـر مـن الحاخامـات ويتحكمون فـي مفاصـل كثيرة في الدولة، ويشـاركون بكثافه في عملية الاسـتيطان، ويزودون السياسة والسياسيين بخيال ديني ومفردات لاهواتية تعيد الصهيونية إلى أصولها الدينية.

ورقة سياسات جديدة صادرة عن «معهد ميتافيم»: على إسرائيل الكف عن اعتبار أوروبا معادية لها!

كتب محمد قعدان:

نشــرَ «ميتافيم- المعهد الإســرائيلي للسياسات الخارجيــة الإقليمية» (Mitvim)- «مســارات»- ورقةً سياســات جديدة حــول تحــولات العلاقــات بين إســرائيل وأوروبا (المتمثّلة في الاتحــاد الأوروبيّ) منذُ الانتفاضــةِ الفلســطينية الثانية فــي العام ٢٠٠٠، أعدها الباحث والســفير الإســرائيليّ السابق لــدى الاتحــاد الأوروبي دافيــد فيلتســر، ويحاول فيها مناقشــة العلاقات وتدهورها منذُ الانتفاضةِ الثانية، موضحاً أن القضيّة الفلسطينيّة في جانبها الدبلوماسيّ، والحلّ المتفقّ عليهِ نظرياً بينَ منظمة التحرير الفلســطينيّة وإســرائيل- «حــل الدولتين واتفاقيّات أوســلو»- كان سبباً رئيســياً في احتدامِ العلاقــات، حيثُ إســرائيل وتحت تأثيــر وهيمنةِ اليمين سياسياً، تعارض إقامة دولة فلسطينيّة على الأراضي المحتلّة، الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة.

وبرأيه يهدف الاتحاد الأوروبيّ إلى إتمام مشروع إقامة الدولة الفلسطينيّة، كما كانَ من واجبِ الدول المركزيّة الأوروبيّة الواقعة فــي غرب القارّة إتمام مشــروع إقامة الدولة اليهوديّة، واصفاً ذلك بقوله «إن الالتزام الأوروبي بإقامة دولة فلســطينية ينبع مــن نفس الذنب الأوروبي التاريخي تجاه الشــعب اليهودي. وهــذا يعني، من وجهــة نظر هؤلاء، أن دعم قيــام دولة إســرائيل بعد الحــرب العالمية الثانيــة، كتعويض جزئي للظلم الــذي تعرض له الشــعب اليهودي، أدى إلى ظلم شــديد من جانب أوروبا تجــاه الفلســطينيين. وأوروبــا مطالبة الآن بإصلاح هــذا الظلم أيضاً والعمــل على إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل». ومن جهةِ فيلتسر «يصعب استيعاب هذه النظرة للعالم في إسرائيل، ويراها البعض على أنها وجهة نظر مشوهة وحتى معادية للســامية، مما يزيد من العزلة والاحتكاك بين إســرائيل وأوروبا». بالتالي، وفقاً لفيلتسر، فإن هــذا التصميم الأوروبــيّ يمثّل «الحصــن الأخير» لما يســمى بـ «الحلّ الدبلوماســيّ»، ويشكل مسبّباً لانحــدار مســتوى العلاقات بينَ الاتحــاد الأوروبيّ وإسرائيل.

وفد من الاتحاد الأوروبي يطلع على الدمار الذي خلفته قوات الاحتلال في حمصة الفوقا بالأغوار الشمالية في السادس من الشهر الجاري. (عدسة: وفا)

تباعد تدريجي في إثر «مشروع الدولة الفلسطينية»

حاولت إسرائيل أن تســتفيد من الاتحاد الأوروبيّ فــي المجــالات التقنيّــة والاقتصاديّــة وقطاعات مدنيّة أخرى، إلا أنها تحاول إبعاده أو تقليل تأثيره السياسيّ، على قراراتها المصيريّة المتعلقة بالأمن والحرب والاستيطان، كجُزء من استراتيجيّة يمينيّة منــذُ حكومة مناحيــم بيغن. وعلى ســبيل المثال حينما أصــدرت «المنظمة الاقتصاديّــة الأوروبيّة» (EEC) «إعلان ڤينيسيا» في العام ١٩٨٠ التي اعترف بحقّ الفلسطينيين بتقريرِ مصيرهم وفقاً للقرارات الدوليّــة، وفي إثر ذلك، شــنّ مناحيم بيغن، رئيس الحكومة السابق، هجوماً شديداً على أوروبا، ووصفَ منظمة التحرير الفلسطينيّة بأنها شبيهة «منظمة إس. إس النازيّة» وأن أوروبا «تغازلها» كما غازلت في السابق ألمانيا النازيّة. وهذا الحدث يمثّل الخط الذي تبنتهُ إسرائيل في التعاطي مع أوروبا في الناحيتين السياسيّة والأمنيّة.

من هُنا، حاولت إســرائيل رســم خريطــة «الدول الصديقة» في الاتحــادّ الأوروبيّ لمنعِ أية انتقادات أو قرارات تُعنى بسياسةِ إســرائيل، حيثُ أن اتخاذ القرارات يحتاج إلى «إجمــاع الدول الأعضاء» وبدون ذلــك، لن تتمكن دول الاتحــاد الأوروبي من الضغط علــى إســرائيل أو فــرض العقوبات عليها، بشــأن الاحتلال والاســتيطان والحرب على غزّة وما إلى ذلك من انتهاكات القرارات الدوليّة ســواء السياســيّة وغيرها مــن انتهــاكاتٍ لحقــوق الإنســان. هكذا تعمل إســرائيل على الانفكاك من الاتحاد الأوروبي سياســياً، إلا أن بعض الدول الأوروبيّة تحاول دائماً إفشــال مخططات إســرائيليّة من جهةٍ أخرى، حيثُ أن الدول التي تنتقد إســرائيل، تمنعها من تحقيق اســتفادة كاملة من الموارد والمساعدات الأوروبيّة، وأيضــاً تمنعها من تمرير «قرارات وإعلانات» داعمة للسياسة التي تنتهجها إسرائيل راهناً.

على ســبيل المثال ذكر فيلتســر أنه «منذ العام ٢٠١٢، لــم يُعقــد مجلس الشــراكة بين إســرائيل والاتحــاد الأوروبي، الــذي يعتبر اجتمــاع القيادة العليــا للطرفين على مســتوى وزراء الخارجية»، مما يبيّــن الأثــر المتراكــم للتوتّرات التــي نتجت عن الرفض الاسرائيليّ المســتمرّ للمقترحات الأوروبيّة الدبلوماســيّة، لوقفِ الاستيطان، والعودة إلى طاولة المفاوضات.

ويشــير فيلتســر إلى أن انضمام مجموعة من دول وســط وشــرق أوروبا إلى الاتحاد الأوروبي في العام ٢٠٠٤، أثــار فــي إســرائيل آمالاً في إحــداث تغيير إيجابي في ميزان القوى الداخلي، وفعلاً ســاهمَ هذا الانضمام في إضعاف الوســط الليبرالــيّ في أوروبا، ووضعها فــي كفّة اليمين المتحالف مع إســرائيل، كما ســاهم في صعود يســار راديكالي يصفه بأنه «معاد لإســرائيل». وانعكســت هذهِ التوجّهات في الاتحادّ الأوروبي المعادية للسياســات الإسرائيليّة، في الانقطاع الإسرائيلي بين المؤسسات والمنظمات الرســميّة، علماً أن الزيارة الاســرائيليّة الرســميّة الأخيرة لبروكسل في عام ١٩٩٥. إلا أن إسرائيل تقترب مثلاً من بولندا وهنغاريا، وفــق اتفاق دعمٍ متبادل؛ دعم مشروع إســرائيل في الاحتلال والاستيطان في الضفــة الغربية وقطاع غزّة، وفي المقابل إســرائيل توفّر شــرعيّة للحكومتين ومواقفهمــا العنصريّة، اليمينيّة، المعادية للاتحادّ الأوروبي.

إذاً، يبيّن فيلتســر، في خلاصةٍ، أن إســرائيل تحت هيمنةِ اليمين سياســياً، تقصــي أو تقلّل من حجم تأثير الاتحاد الأوروبي، ودائــرةِ نفوذهِ، وتعمل على إبعادهِ في جميع ما يتعلّق بالصراع مع الفلسطينيين. ويلفت إلى أن ابتعاد إســرائيل تحت قيادةِ بنيامين نتنياهــو في العقدِ الأخير، عــن «حل الدولتين» كما تجسّد في اتفاقيات أوسلو، يؤدي «إلى اتساع الفجوة السياســية وتعميق انعدام الثقــة وعدم التعاطف مع إســرائيل بين بعض الدول الأعضــاء في الاتحاد الأوروبي، وخاصة الدول الواقعة في غربِ القارّة».

إسرائيل خارج بروكسل

أوضح فيلتســر أن الصورة الســلبيّة عــن الاتحاد الأوروبي، للعديد من الإسرائيليين من أعلى الدرجات والخبــرة ســواء في الأجهــزة الأمنيّــة أو منظومات السياســة الخارجيّــة، هــي عائــق أمام اســتعادة العلاقات، إذ يعتبرونه «جســما معاديا لإســرائيل». وهذهِ الصورة السلبيّة اجتاحت أيضاً معاهد التدريب للطلّاب الجدد، وفي إثر ذلك ســتبتعد إسرائيل أكثر عــن بروكســل. إلا أنه يؤكد على أهميّــة العلاقة مع الاتحاد الأوروبي، ويشير إلى ســنوات التسعينيّات واللقــاءات التي جمعت إســرائيل والاتحاد الأوروبي في عــامِ ١٩٩٥، التي أفاضت بالعديــد من الإنجازات والاســتحقاقات في العديد من المجــالات. ويقترح فحص وقــراءة مجــددة للعلاقة الراهنة لتحســين العلاقات والاقتراب من بروكسل.

وقراءة فيلتســر للاتحاد الأوروبي، بعد تعيينهِ في وزارة الخارجيّــة، تبيّن أنه يوجــد العديد من الدول الأوروبيّة «المعادية لإسرائيل»، إلا أنه يوجد العديد مــن «الأصدقــاء الحقيقيين» في البرلمــان الأوروبي والســفارات والمفوضيّة الأوروبيّة، وعلى اســتعداد لتحسين العلاقات مع إسرائيل رغم الصورة السلبيّة المتبادلة عند بعض المسؤولين. ويشدّد على أهميّة العمــل مع الاتحاد الأوروبي في القضايا الحساســة، على سبيل المثال الاتفاق النووي الإيراني.

غير أن إســرائيل تبتعد ولا تبذل جهداً في العودة إلى بروكســل، ويوضّح فيلتســر ذلك من خلال غياب ممثليهــا عن اجتماعات ولقاءات بين وزراء الخارجيّة والســفراء الأوروبييــن، وهــي تعتبــر فرصة لفهم وإدراك الأجواء السياســيّة الأوروبيّة، وأحياناً تكون مواضيع حسّاسة، ومهمّة لإسرائيل، وأيضاً يعتبرها فيلتسر فرصة لبدء تحسين العلاقات.

الصــورة الســلبيّة المهيمنــة للاتحــاد الأوروبي في إســرائيل والانتهاكات الاســرائيليّة المستمرّة أضــرّت بالعلاقات، وأيضاً قللت من تواجد إســرائيل في بروكســل والمؤسســات والمنظمات الرســميّة للاتحــاد الأوروبي. مع ذلــك يتواجد بعض الممثلين الإســرائيليين في بروكســل، حينمــا تقترح بعض الدول الأوروبيّة مناقشــة ودعم إسرائيل، في قضايا الاستيطان أو «أرض إسرائيل الكاملة»، وعادةً اليمين المتطــرف الأوروبي هو الذي يدعو لهذهِ الاجتماعات ويحضرهــا اليمين من الطرف الإســرائيلي. بالتالي فهي لا تعتبر من أجل تحســين العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، بل على العكس لتثبيت الخلافات، والتشبّث بانتهاك القرارات والقوانين الدوليّة.

نحو صياغة رؤية وسياسات استراتيجيّة جديدة

لفت فيلتسر بدايةً إلى هذهِ الحادثة ليبيّن القصور الاســتراتيجي الإســرائيلي في التعاطي مع أوروبا، قائلاً إنه «في أوائل عام ١٩٩٤، قبل قمة آســن للاتحاد الأوروبي بقيادة رئيس ألمانيا آنذاك، سأل المستشار الألمانــي هيلموت كول، الســفير الإســرائيلي في ألمانيا آفــي بريمور: ‹ماذا تريد؟› وأراد المستشــار، وهو صديق لإسرائيل، الاستفادة من المناخ الإيجابي في المنطقة. وقال لرئيس الحكومة الســابق إسحاق رابين، ‹أنا مســتعد لأن أكون المحرك لتعزيز علاقات إسرائيل مع أوروبا. قل لي ماذا تريد›. وجدت الحكومة الإسرائيلية صعوبة بالغة في الإجابة على سؤال حول ما هو عمق العلاقة والقرب من الاتحاد الذي نســعى إليه. هــل نريد عضوية كاملة فــي الاتحاد الأوروبي (ربما مستحيل)؟ هل نريد نموذجاً مشابهاً لعلاقات الاتحاد الأوروبي مع سويسرا؟».

في هذهِ الحادثة تحديداً، في الفترة التي تسارعت علاقات إســرائيل الخارجيّة مع العالم، ومنها الاتحاد الأوروبي، لم تحدّد اســتراتيجيّة للتعامل مع الاتحاد الأوروبي. وفي إثــر ذلك، يوضّــح أن انحدار العلاقة راهناً، هو أيضاً جُزء من «فوضى السياسة الخارجيّة» لدولة إســرائيل، فهي لا تملك أية رؤية أو سياسات استراتيجيّة لتطبيقها في السياسة الخارجيّة.

وأشار فيلتسر إلى أن عدم إدراك كبار السياسيين والخبــراء والموظفيــن فــي السياســة الخارجيّــة الاســرائيلية، الأهميّــة الاســتراتيجية لتحســين وتطوير العلاقة مع الاتحاد الأوروبي، هو عائق أساس أمام التفاوض مــع الاتحاد الأوروبي، وأيضاً وضع حل نهائــي للاحتلال. وذكــر أيضاً، أن تطوّر إســرائيل التقنــيّ والاقتصاديّ كما هو الآن، جاء عبرَ اتفاقيّات مــع أوروبا، وتعــاون ولقاءات، في فترةِ الســتينيّات والسبعينيّات. ويوضّح فيلتسر أن تجاهل سياسيين وصنّاع قرار إســرائيليين للمبادرة الأوروبيّة للتعاون الاستراتيجي في مجالاتٍ عدّة في العام ٢٠١٣ بشرط إتمام اتفاق ســلام مع الفلســطينيين، يجسّد حجم الأزمة في إسرائيل في التعاطي مع الاتحاد الأوروبي، وعــدم إدراكهــم لأهميّة هــذهِ العلاقــة، خوفاً من الالتزام باتفاق سلام. والاستجابة الوحيدة الرسميّة جاءت عبر رئيس الدولة، شــمعون بيريس، بشــكلٍ إيجابي.

والنقطة المركزيّة التي يحاول فيلتســر إيصالها إلى صنّاع القرار أن إسرائيل لم تنجح حالياً في فهمِ طبيعة الاتحاد الأوروبي، ومحاولة الإجابة على ســؤال «مــاذا نريد من الاتحــاد الأوروبي»، ما هــي الغايات الاستراتيجيّة التي تودّ إسرائيل تحقيقها، وما هي بنية العلاقات التي ستحكم هذهِ الاستراتيجيّة. وفي إثر ذلك ستكون المسألة والصراع مع الفلسطينيين جُزءا من هذهِ الاستراتيجيّة وليس العكس.

ويوصــي أنه بدايةً يجب «عدم عزل بروكســل على أســاس أنها معاديــة لإســرائيل»، ويجــب أخذها وأخــذ مواقفها بجديّــة للنقاش في إســرائيل في المرافق السياســيّة. ودور أوروبا في دفع السلام مع الفلســطينيين، لا يهدّد مصالح إســرائيل الحيويّة، حيــث أن أوروبا لــم تفرض أية عقوبــات جديّة ضدّ إسرائيل، مما يجعل معارضتها لممارسات إسرائيل ضد الفلسطينيين، غير مرتبطة بممارساتٍ حقيقيّة اقتصاديّة أو سياسيّة. وأضاف فيلتسر أن إسرائيل لديهــا العديد مــن القضايا والمشــكلات العالمية للمشــاركة والتعاون فيها مع الاتحاد الأوروبي، على ســبيل المثال «لإرهاب الإســلامي» وأســعار النفط والتوازن البيئي والوباء العالمي الأخير (كوفيد ١٩).

صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية « مدار »

«قانون أساس إسرائيل
الدولة القومية للشعب اليهودي»

الوقائع والأبعاد

تحرير وتقديم:
هنيدة غانم

قسم التحقيقات مع الشرطة الإسرائيلية «ماحش».. أداة لغسل جرائم الشرطة؟

كتب عصمت منصور:

لم تكن ديانا الحلاق تريد عزاء في وفاة شقيقها الشهيد إياد الحلاق، المصاب بالتوحد، والذي قتل برصاصتين أطلقتا على جسده مباشرة وهو في طريقه إلى المؤسسة التعليمية الخاصة التي كان يدرس فيها برفقة معلمته ورود التي صرخت بين الرصاصتين متوسلة وشارحة أنه من ذوي الاحتياجات الخاصة، لمجرد الاشتباه به بأنه مخرب مسلح من قبل حرس الحدود الإسرائيلي، قرب باب الأسباط في القدس المحتلة في ٣٠ أيار من العام الحالي، سوى بأن تتم محاسبة القتلة من قبل الجهات المختصة، وتقديمهم لمحاكمة عادلة على ما اقترفوه من جرم أدى إلى مقتل إنسان مسالم دون ذنب، لمجرد الاشتباه.

الجهة التي يفترض أن تحقق مع الشرطة القتلة، وأن تضمن عدم تكرارهم لمثل هذا النوع من الجرائم، هي قسم داخلي يتبع للنيابة العامة في إسرائيل ويطلق عليه اسم «ماحش» وهو الأحرف الأولى التي تختصر الكلمات «قسم التحقيقات مع الشرطة» وهو قسم تأسس في العام ١٩٩٢ مهمته التحقيق في مخالفات جنائية يرتكبها رجال الشرطة وحرس الحدود وجهاز الأمن العام- الشاباك، في أثناء تأديتهم مهامهم واحتكاكهم اليومي مع الجمهور.

ما قبل تأسيس وحدة «ماحش»، من قبل وزير العدل السابق دان مريدور، كانت الشرطة الإسرائيلية تتولى عملية التحقيق مع أفرادها والبت في الشكاوى المقدمة ضدهم، وهو ما يعني ترك مهمة محاسبة الشرطة بيد الشرطة نفسها دون وجود أي رقابة جدية خارجية، وهو الأمر الذي قاد إلى انتقادات متكررة وتشكيك بشفافية ومصداقية الإجراءات المتبعة من قبل شرطة تحقق مع نفسها.

تاريخ من الأخطاء

يمكن تلخيص مسيرة قسم/وحدة «ماحش» بالجملة التي نطقت بها شقيقة الحلاق عندما قالت للصحافيين بأسى ويأس: «إنَّ الشرطي الذي فعل ذلك لن يحصل على ما يستحقه، يجب سجنه. لكنني أعلم بأنهم لن يفعلوا شيئا بحقه؛ لن يفعلوا شيئا لأن إياد فلسطيني»، أو كما يمكننا أن نضيف لأنه ينتمي لأقلية عرقية أو إثنية مختلفة، كأن يكون أثيوبيا أو بملامح شرقية، ومن الفئات الأكثر عرضة لعنف الشرطة وتجاوزاتها ولواحدة من جرائم الكراهية التي تشتهر بها الشرطة الإسرائيلية، حيث أظهر مركز التحقيقات التابع للكنيست في بحث أعده في العام ٢٠١٦ أن نسبة الشكاوى المقدمة لقسم «ماحش» من يهود من أصول أثيوبية هي الأعلى مقارنة بنسبتهم في المجتمع وأن ٣٥٪ من هذه الشكاوى تم وقف التحقيق فيها دون استكمالها بذرائع مختلفة، و٣١٪ اعتبرت أنها لا تخضع لصلاحية القسم.

المجتمع العربي يندرج ضمن الفئات الأكثر عرضة لتعسف أفراد الشرطة وتجاوزاتها، إن كأفراد أو كجماعات، حيث بين المركز للاستراتيجيات الصهيونية في تقرير أعده في العام ٢٠١٨ لخص فيه توصيات لجنة أور التي تم تشكيلها لفحص سلوك الشرطة تجاه المواطنين العرب في هبة أكتوبر في العام ٢٠٠٠، أن الشرطة «تتعامل مع المواطنين العرب على أنهم عدوٍ» ولا تطبق القانون بشكل متساو، وتجري اعتقالات دون لوائح اتهام ومن منطلق الشك المسبق، وأن من بين الشكاوى التي تقدم ضد ممارسات أفراد الشرطة التعسفية «عدد محدود جدا فقط يصل إلى مرحلة تقديم لائحة اتهام».

وأكد تقرير منظمة «يش دين» لحقوق الإنسان في العام ٢٠١٩ أن علاج الشكاوى التي تتعلق بمخالفات ترتكب من قبل شرطة وجيش الاحتلال ضد الفلسطينيين «مليء بالعيوب والتي يعتبر جزء منها فرديا والجزء الأخر بنيويا مبدئيا»، معتبراً أن هناك «خللا لدى منظومة إنفاذ القانون في كل ما يتعلق بمحاسبة أفراد أجهزة الأمن المشتبه بارتكابهم مخالفات ضد فلسطينيين» وأن الكثير من الملفات «أغلقت بسبب فشل التحقيق أو عدم بذل جهد كاف وإحضار المتهمين» وأن المس بالفلسطينيين وممتلكاتهم «لا يستوفي التحقيق بالحد الأدنى ويتم إغلاق الملفات، بدعوى أنها لم تتمكن من التعرف على مرتكبي المخالفة، ولأن المحققين لا يقومون بجهد حقيقي لإيجاد الفاعلين، وأن هناك نقصا في أدوات التحقيق وشحا في الموارد ولا مهنية».

هذه التقارير تتطابق مع تقرير النيابة العمومية الذي أفاد أن ثلث الشكاوى التي تقدم لقسم التحقيقات مع الشرطة يتم التحقيق فيها بشكل جدي وأن «نسبة بسيطة تم استنفاد الاجراءات القانونية فيها ضد الشرطة» وأنها من خلال تمثيلها لأشخاص تعرضوا للاعتداء من قبل الشرطة اكتشفت أن «معظم الشكاوى لا يتم استكمالها إما بقرار بعدم التحقيق أو بالاكتفاء بفحص أولي وأن نسبة منخفضة فقط تقدم فيها لوائح اتهام».

بالعودة إلى قضية وظروف استشهاد إياد الحلاق، الذي وصفه بيان مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بأنه نتج عن «الاستخدام الروتيني للقوة المميتة من قبل قواتِ الأمن الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية»، متهما إسرائيل «بعدم الشفافية»؛ فإن سلوك «ماحش» يخلو من أي مفاجآت إيجابية، فقد أعلن قسم التحقيقات مع الشرطة «ماحش» في ٢١ تشرين الأول ٢٠٢٠ أنه يدرس إمكانية تقديم لائحة إتهام ضد الشرطي في حرس الحدود الإسرائيلي الذي أطلق النار على الحلاق، بتهمة «القتل باستخفاف» وفق ما نشره موقع «واللا» مع التوصية بإغلاق الملف ضد الضابط المسؤول عنه، حيث جاء في حيثيات القرار أنه «اتخذ بعد فحص الأدلة وظروف إطلاق النار» مع الاعتراف بأن الشهيد «لم يشكل أي خطر على أفراد الشرطة أو المواطنين في المكان، وأن الشرطي نفذ عملية إطلاق النار بخلاف الأوامر المتبعة» وهو ما يكرس الانطباع السائد لدى الجمهور العربي في الداخل، والذي خلص إليه تقرير مؤسسة «يش دين» الذي سبقت الإشارة اليه «بأن الجنود ورجال الشرطة يتمتعون بحصانة شبه كاملة من المثول أمام القضاء بسبب مخالفات ارتكبوها ضد الفلسطينيين وهذا ينطوي على رسالة مفادها: الاستخفاف بحياتهم وفشل منظومة التحقيق الداخلية».

١٣ شهيداً وصفر لوائح اتهام

تعد هبة أكتوبر من العام ٢٠٠٠ من المحطات المفصلية التي تتجلى فيها بوضوح طبيعة العلاقة بين المؤسسة الإسرائيلية والجمهور اليهودي من جهة والجمهور العربي من جهة أخرى، حيث قامت قوات الشرطة بقمع المظاهرات التي انطلقت في القرى والبلدات العربية بعنف مستخدمة الرصاص الحي والقناصة بأوامر مباشرة من قادة الشرطة وهو ما أدى إلى استشهاد ١٣ شابا خلال أسبوع من المواجهات.

لجنة التحقيق التي شكلتها الحكومة برئاسة القاضي ثيودور أور حملت عدة شخصيات رسمية من السلطة مسؤوليات شخصية بسبب «فشل السلطات الإسرائيلية في التعامل بالطريقة الصحيحة في فترة شديدة الحساسية، إضافة إلى ردة الفعل المبالغة واستعمال القوة»، كما انتقدت اللجنة استخدام «القناصين لقمع المظاهرات».

«ماحش»: مهمات مفرغة من مضمونها.

مركز عدالة الحقوقي الذي رافق لجنة التحقيق وتابع تطبيق توصياتها، انتقد بشدة في تقرير نشره في العام ٢٠٠٥ تعقيبا على تقرير قسم التحقيقات مع الشرطة «ماحش» حول هبة أكتوبر هذا التقرير الذي لم يتضمن أي توصية بتقديم لائحة اتهام ضد أفراد أو ضباط الشرطة في أي من عمليات القتل الـ١٣، ووصفه بأنه «تبرير لاستخدام العنف ضد المواطنين العرب»، مشيراً إلى أن «ماحش» لم يستكمل التحقيق في أغلب الحالات، ولم يقم بفحص الأسلحة وملاءمتها لموقع الحادث، عدا عن أنه ألقى اللوم على عائلات الضحايا بذريعة «رفضهم إخراج جثامين أبنائهم من القبور لتشريحها». وتم وصف تقرير «ماحش» بأنه «اتسم بالعدائية والانحياز المطلق لادعاءات الشرطة، وتصوير الأحداث على أنها حالة حرب لإضفاء الشرعية على عمليات القتل والتقاعس في الكشف عن الحقيقة».

تقرير عدالة الذي انتقد بشدة ما جاء في تقرير «ماحش» عززه خبراء جنائيون وقانونيون اعتبروا أن الاستنتاجات التي تم التوصل إليها «غير معقولة وتتناقض بصورة جوهرية مع توصيات لجنة أور».

المعلم «المخرب»!

أم الحيران قرية بدوية تعتبر واحدة من ٤٦ قرية وتجمعا غير معترف بها من قبل السلطات في إسرائيل، وأم الحيران الحالية هي نسخة ثانية عن قرية أم الحيران الأصلية التي هجر سكانها في العام ٤٨ وأصبحت تسمى كيبوتس شوفال، ليعاد تأسيسها في العام ١٩٥٦ ونقل سكانها من قرية اللقية إلى المكان المتواجدة فيه الآن.

يسكن في قرية أم الحيران نحو ألف شخص لا يتمتعون بالحد الأدنى من الخدمات الحكومية الأساسية من عائلة أبو القيعان، من بينهم معلم الرياضيات يعقوب أبو القيعان، الذي قتل في العام ٢٠١٧ على يد شرطة الاحتلال أثناء تنفيذها محاولة هدم لمنازل القرية.

اتهمت الشرطة الإسرائيلية أبو القيعان (٤٧ عاما) بأنه كان ينوي تنفيذ عملية دهس، مشيرة في تقاريرها التي وزعتها على الإعلام ومن خلال تصريحات قادتها إلى أنه «مخرب متأثر بجماعة داعش الإرهابية» وهو ما اتضح أنه غير صحيح من خلال التحقيقات التي أجراها «ماحش» لتتم في النهاية تبرئته وتقديم اعتذار من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو عن قتله.

نشرت صحيفة «هآرتس» تقريرا حول ملابسات قتل الشهيد أبو القيعان وصفت فيه ملابسات استشهاده والتي تشير بكل وضوح إلى قتله بشكل متعمد و«إنزاله من السيارة وهو مصاب وتركه ينزف حتى الموت دون تقديم أي مساعدة طبية ومحاولة إنقاذ حياته» ومع ذلك لم يوص قسم «ماحش» بتقديم لائحة اتهام ضد الشرطة، لا على اطلاق النارِ، ولا بسبب تركه ملقى على الأرض لينزف حتى الموت رغم إحاطة الشرطة به ووجود طاقم طبي في المكان، وبدل ذلك أوصى «بإغلاق ملف التحقيق، وعدم تقديم أي فرد من الشرطة للمحاكمة» وهو القرار الذي تبناه النائب العام السابق في إسرائيل، شاي نيتسان، ليتم إغلاق ملف التحقيق، حيث زعمت النيابة العامة أنه «بعد الاطلاع على ملف ونتائج التحقيق من «ماحش» تقرر أنه لا شبهات جنائية خلف مقتل أبو القيعان، وأن ما جرى كان نابعا، على ما يبدو، من الشعور بالخطر».

إلى جانب استشهاد أبو القيعان أصيب في أحداث أم الحيران خمسة أشخاص بجراح مختلفة، بينهم عضو الكنيست ورئيس القائمة المشتركة أيمن عودة الذي أصيب برصاصة اسفنجية في الرأس.

موقع عرب ٤٨ قال في تقرير نشره في ٢٠١٩/١٠/٢٣ حول إصابة عودة أن «الصور التي التقطتها الصحافية كيرن منور، تظهر أنه تم تصويب ضوء الليزر من أحد أسلحة أفراد الشرطة، باتجاه النائب عودة، وأن بقعة ضوء خضراء كانت موجهة على جبين النائب عودة، قبل أن يتم إطلاق رصاصة إسفنجية مصوبة على جبينه ومن ثم على ظهره».

عضو الكنيست أيمن عودة قال في بيان صدر عنه إنه «رغم وصول الصور كافة إلى قسم التحقيقات مع الشرطة (ماحش) إلا أن الأخير أغلق ملف التحقيق بحق أفراد الشرطة».

موقع (سيحاه مكوميت) قال إن «ماحش» لم يفحص بعمق مقاطع الفيديو التي جمعها بنفسه في أم الحيران، ولم يحقق مع الشرطة حول بقعة الليزر التي صوبت نحو رأس عودة، مصنفاً تقرير «ماحش» على أنه «خلل وتجاوز جنائي خطير» وأنه وفق رأي الدكتور الخبير في الطب الجنائي أريئيل لينيه، والذي أعد تقريرا مفصلا للجنة ضد التعذيب، فإن عدم فحص الفيديوهات والصور التي تظهر فيها بقعة الليزر الخضراء أشبه «بعدم فحص بصمات على سكين موجودة في مكان الجريمة» وهو ما دفعه إلى المطالبة بفتح التحقيق مجددا في القضية.

إصلاحات في «ماحش»

أعلن وزير العدل الإسرائيلي آفي نيسانكورن («أزرق أبيض») مؤخراً عن نيته إدخال إصلاحات جذرية في طريقة عمل قسم التحقيقات مع الشرطة، وذلك على ضوء تزايد الانتقادات لأدائه والخلل الذي يشوب عمله وتضارب المصالح بين أفراده وقادة الشرطة الذين قد يجدون أنفسهم بحاجة لهم لنيل ترقياتهم وتقدمهم في الوظيفة العمومية، بالإضافة إلى إغلاق الكثير من الملفات بسبب غياب الرقابة الخارجية وعدم وجود تحقيق مستقل وغياب الإرادة والمبادرة في ملاحقة الشرطة، وفق ما نشره المعهد الاسرائيلي للديمقراطية.

الإصلاحات المزمع إدخالها والتي تهدف إلى تحويل «ماحش» إلى جسم مدني بالكامل وتشكيل طواقم تحقيق من خارج سلك الشرطة وتقصير الجداول الزمنية في إعلان النتائج وتجنيد قوى عاملة ومراكز اتصال لشكاوى الجمهور..إلخ، وصفها المعهد الإسرائيلي للديمقراطية بأنها غير مضمونة وقد تتأثر بالصراع السياسي داخل الحكومة معتبرا أن المطلوب هو إحداث «ثورة داخل ماحش».

إن التجاوزات التي ترتكبها الشرطة خاصة ضد الأقليات وفي المجتمع العربي تستدعي المحاسبة، وأن يكون هناك جهاز رقابي قضائي شفاف وموضوعي لردع الشرطة عن انتهاكاتها، ولكن بدل ذلك تثبت الممارسة أن المؤسسة الحاكمة دوما اصطفت خلف قسم «ماحش» لتبرر جرائم الشرطة وتجاوزات أفرادها، وهو ما أفرغ مهمة هذا القسم من مضمونها، وحوله إلى أداة لغسل جرائم الشرطة.

الآن في الأسواق

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية « مدار »

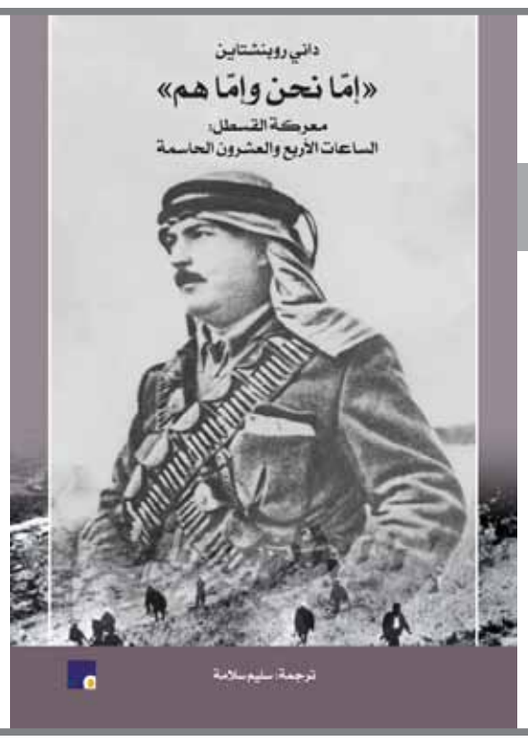

«إمّا نحن وإمّا هم»

معركة القسطل:

الساعات الأربع والعشرون الحاسمة

ترجمة: سليم سلامة

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية